بسم الله الرحمن الرحيم
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللّهَ وَكُونُواْ مَعَ﴾

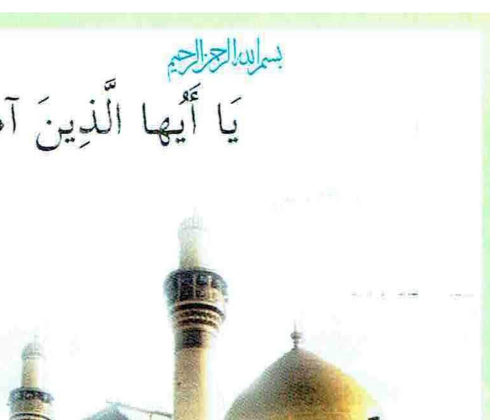

الصادقين

العدد ١٣٨
الاثنين ١٥ جمادى الاولى ١٤٣٥ هـ / ١٧ آذار ٢٠١٤ م

الإسلام محتاج الى جميع أبنائه

نشرة نصف شهرية تصدر عن المكتب الاعلامي متخصصة بنقل أحاديث وخطابات وفتاوي وأخبار سماحة المرجع الديني آية الله العظمى الشيخ محمد اليعقوبي (دام ظله الشريف)

المرجع اليعقوبي يستنكر تعدّي ميلاديونوف على حق الاغلبية الشيعية

جواب المعترضين على القانون الجعفري

المرجع اليعقوبي يستنكر تعدّي ميلادينوف على حق الاغلبية الشيعية

٢٠١٤/٣/٩ استنكر سماحة المرجع اليعقوبي تعدي رئيس بعثة الأمم المتحدة في العراق ميلادينوف على حق الأغلبية الشيعية في العراق في العمل بما يعتقدون بخصوص الأحوال الشخصية.

وقال سماحته في كلمة ألقاها أمام حشد كبير من فضلاء وأساتذة الحوزة العلمية الذين يحضرون بحثه الشريف أن تصريح ميلادينوف هذا مريب وغريب حيث يصطف مع أفراد قلائل من الذين عندهم مشكلة مع الدين والتدين ويدير ظهره لمطلب الملايين من أتباع المذهب الجعفري.

وذكر سماحته ميلادينوف بما أوصاه بينما زاره العام الماضي عقيب تسلمه لعمله في العراق وطلبه النصح من سماحة المرجع فقال له: أن العراق يعاني من مشاكل وخلافات كثيرة وإن دور بعثة الأمم المتحدة هو المساعدة على إيجاد الحلول وليس الاصطفاف مع طرف ضد آخر، أي أن يكون جزءا من الحل لا جزءا من المشكلة، لكنه نسي اليوم هذا التوجيه وأصبح طرفا في النزاع.

وحذر سماحته ميلادينوف من مثل هذه المواقف التي تجعل وجوده غير مرحب به وتعجل بقضية إبعاده من العراق.

وكان ميلادينوف قد وصف أمس قانون الأحوال الشخصية الجعفري بانه مثير للقلق ويوجب تفتت النسيج الاجتماعي العراقي.

اعتراف الغرب بعظمة التشريع الإسلامي[1]

نشرت بعض مواقع التواصل الاجتماعي يوم ٢٠١٤/٢/٧ صورة لجدارية ضخمة تزين المدخل الرئيسي لكلية القانون في جامعة هارفارد الأمريكية، على حائط مخصص لأهم العبارات التي قيلت عن العدالة عبر الأزمان، وقد كتب على هذه الجدارية باللغة الإنجليزية وبخط كبير ترجمة قوله تعالى في الآية ١٣٥ من سورة النساء ﴿يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين إن يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما فلا تتبعوا الهوى أن تعدلوا وإن تلووا أو تعرضوا فإن الله كان بما تعملون خبيرا﴾ ووضعوا شرحا للآية ومعناها ولمحة صغيرة عن السورة التي وردت فيها فكتب عن الآية أنها ((تؤكد على أهمية الصدق في الشهادة)) وكتب عن سورة النساء ((أنها تتعامل بشكل رئيسي مع التزامات ومسؤوليات المرأة في المجتمع الإسلامي، وتشرح أيضا أصول الميراث وقانون الأسرة)).

وقد أحسن هؤلاء الاختيار لأن الآية تؤسس قاعدة مهمة في قانون تطبيق العدالة في جميع المجالات وبناء الدولة العادلة والمجتمع الصالح، إذ تبدأ بتوجيه الأمر إلى جميع الناس وتخص الذين آمنوا بالذكر تشريفا لهم أو لأنهم هم المتوقع منهم الالتزام بالأوامر الإلهية أكثر من غيرهم، تأمرهم أن يكونوا قوامين بالعدل، فاستعمل صيغة المبالغة (قوّام) لتدل على حالة دائمة وصفة راسخة لدى الإنسان، وليست وضعا طارئا، وبذلك يكون إقامة العدل منهجا ثابتا في حياة الإنسان.

ومعنى القيام هنا تحمل المسؤولية والنهوض بها والالتزام بمتطلباتها فلا يقبل بترك تحمل الشهادة وعدم الإدلاء بها، وبنفس الوقت يعني القيام الاستقامة ولذا سُميت الزاوية القائمة والمستقيمة لعدم وجود أي انحراف فيها عن المحور، فالمطلوب أن الشهادة خالصة لله تعالى لا تتأثر بأي ضغط للمصالح أو الميول أو الأهواء فعليكم أن تراقبوا الله تعالى فقط في شهاداتكم من دون انحراف فيها إلى اليمين ولا إلى الشمال حتى بمقدار شعرة، مهما كانت الجهة اليمنى أو اليسرى حتى على نفسه أي كانت على خلاف مصلحة نفسه أو والديه أو الأقربين، أو كان المشهود له غنيا أو فقيرا فلا قيمة لهذه الاعتبارات ولا يجوز أن تكون محل اهتمام بنحو يوجب الانحراف والميل نحو الغني ضد الفقير.

وإنما ذكر الغنى والقرابة باعتبارهما أوضح سببين للمجاملة والمداهنة والانحراف عن الحق، وإلا فإن القيام بالحق مطلوب في مقابل كل المؤثرات التي تضغط على الإنسان، فعليه أن يؤدي تكليفه، أما ما هو الواقع وكيف تكون النتائج فبيد الله تعالى ﴿فالله أولى بهما﴾ وبكل المخلوقات وهو مدبر الأمور.

ثم تشير الآية إلى العنوان الكلي الجامع لأسباب عدم القيام بالشهادة لله تعالى وهو إتباع الهوى فينهى عنه ﴿فلا تتبعوا الهوى﴾ ويحذرهم أن إتباع الهوى يؤدي بهم إلى العدول عن الحق ﴿أن تعدلوا﴾ ويمكن أن يكون معناها أنكم إذا أردتم أن تعدلوا وتقيموا الشهادة بالحق فطريق ذلك أن لا تتبعوا الهوى، ونصل بذلك إلى نتيجة أن إتباع الهوى هو الأصل في حصول الظلم والجور في المجتمعات البشرية.

ويحذرهم مرة أخرى ويلفت نظرهم إلى أنهم إذا أغمضوا في الشهادة وانحرفوا عن الحق أو لم يشهدوا أصلا بالحق لصاحبه، فإن الله خبير بما يعملون وعليم بما يفعلون لا يخفى عليه شيء و﴿يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور﴾ (غافر/١٩) للتشديد في أمر هذه القاعدة الأساسية في إقامة الحق والعدل.

هذه بعض جوانب العظمة في الآية الشريفة التي دعت أرصن كليات القانون في العالم تجعلها شعارا على بابها ليستفيد منها كل داخل وخارج، أما المسلمون فإنهم غافلون لا يدركون قيمة هذه الجواهر التي من الله تعالى بها بواسطة نبيه الكريم (ص)، وقد استغل أعداء الإسلام غفلة المسلمين وجهلهم فأقنعوهم بضرورة تطبيق القوانين الوضعية ونبذ قوانين الإسلام لينفرد أولئك بهذه الغنائم ويصدروا إلينا بضاعتهم الكاسدة، وإلى الآن لا زالت المناهج التي تدرس في كليات القانون هي القوانين الوضعية فيتخرج الطالب وهو لا يفقه من دينه العظيم شيئا ولا يأخذ من دينه إلا القشور ويترك اللب لأولئك الأجانب حتى يؤسسوا بها حضارتهم.

التتمة في الصفحة الثالثة

تجمعات نسوية حاشدة نصرة للقانون الجعفري

تزامنا مع ذكرى استشهاد فخر النساء الصديقة الطاهرة فاطمة الزهراء (ع)، ونصرة للإمام جعفر الصادق (ع) ودفاعا عن قانونه الشريف، وردا على التصرفات الشائنة لبعض النساء المتحللات، نفذ الآلاف من الأخوات المؤمنات الرساليات تجمعات واعتصامات في عدة مدن عراقية بدأت من النجف الأشرف يوم الأربعاء ١٠/ ج١/ ١٤٣٥ المصادف ١٢/ ٣/ ٢٠١٤ وامتد إلى المدن الأخرى خلال الأيام التالية.

وقد رفعن شعارات التمسك بالإسلام ونهج السيدة فاطمة الزهراء (ع) ورفض التحلل والفساد والانحراف، واستنكار تعدي بعثة الأمم المتحدة ومنظمة حقوق الإنسان الدولية على حقوق الأغلبية في العراق، وان نساء العراق العفيفات الشريفات لا تمثلهن حفنة من المأجورات للماسونية العالمية والمؤسسات المعادية للإسلام التي تكاتفت لوأد القانون.

---

[1] من حديث سماحة المرجع اليعقوبي (دام ظله) مع حشد من طلبة كلية القانون في جامعة البصرة وعدد من منظمات المجتمع المدني من بغداد وكربلاء وذي قار يوم السبت ١٥/ ع٢/ ١٤٣٥ المصادف ١٥/ ٢/ ٢٠١٤

جواب المعترضين على القانون الجعفري[2]

نقلت وسائل الاعلام خلال اليومين الماضيين أخبار تجمع لعشرات من النسوة في بغداد بمناسبة يوم المرأة العالمي للاعتراض على تمرير مجلس الوزراء قانون الأحوال الشخصية الجعفري إلى البرلمان، ومن قبل تصدى للاعتراض أيضا بعض السياسيين ورجال الدين.

ونحن نرحب بالنقد البناء والحوار والنصح لأن ذلك يساعد على إنضاج القانون وسد ما يمكن ان يقع من الثغرات وإصلاح ما يمكن أن يوجد من أخطاء، فلا أحد منا يدعي العصمة من الخطأ والغفلة والنسيان، وهو أدب تعلمناه من أئمتنا (ع)، قال أمير المؤمنين (ع): (امخضوا الرأي مخض السقاء، ينتج سديد الآراء) (غرر الحكم، رقم٢٥٦٩)، وقال (ع) لولده الحسن (ع) من وصية له بعد أن ذكر أنه نظر في تجارب الأولين والآخرين وقلب أمورهم (فاستخلصت لك من كل أمر نخيله، وتوخيت لك جميله)[3]، وهذا ما قام به وزير العدل قبل تقديمه القانون بأكثر من عام حيث عرضه على مراجع الدين والعلماء والقانونيين واستفاد من توجيهاتهم وملاحظاتهم.

فلو كان هؤلاء المعترضون مخلصين في عملهم وصادقين في نواياهم لقاموا بتقويم القانون خلال مناقشاته في أروقة البرلمان لأنه سيعرض على اللجان المختصة ويقرأ مواده واحدة واحدة قراءة أولى ثم يقرأ قراءة ثانية قبل التصويت عليه، وأن البرلمان يضم كل مكونات الشعب العراقي وطوائفه وأديانه وأعراقه وسوف يقول كل واحد رأيه بكل حرية، أما مجلس الوزراء فهو نافذة لتمرير القوانين إلى البرلمان.

فالفرصة إذن مفتوحة على مصراعيها أمام الجميع للقبول والرفض، فإذن ما هذا الصخب والضجيج الذي تثيره عدد من القنوات الفضائيات والمؤسسات التي تغرر بالنسوة وترفع شعارات استفزازية مثل (لا لبيع الجواري) و (المرأة ليست سلعة للاستمتاع) ونحو ذلك وأوهموهن أن القانون يصادر حقوق المرأة ويعيدها إلى أزمنة التخلف ويجعلها سلعة بيد الرجل ونحو ذلك من الشعارات التي تجافي الحقيقة لأن الإسلام قدم أرقى قانون لتكريم المرأة وصون شرفها وكرامتها وكثرت الوصايا في النصوص الشرعية بإكرام المرأة وحسن معاشرتها ﴿وعاشروهن بالمعروف﴾ (النساء/١٩) ﴿ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة﴾ (الروم/٢١) (ما أكرمهن إلا كريم وما أهانهن إلا لئيم) (اتقوا الله في الضعيفين المرأة واليتيم) (خيركم خيركم لأهله وأنا خيركم لأهلي).

وعلى العكس مما يدعي هؤلاء فإنهم هم الذين يمتهنون المرأة ويحولون جسدها إلى سلعة رخيصة في دعاياتهم وإعلاناتهم، لذا لم نستغرب هذه المواقف منهم لأن بعض رموز هذه الحملة طالبن منذ الأيام الأولى للتغيير عام ٢٠٠٣ بإباحة زواج المثليين والشذوذ الجنسي وتعدد الأزواج للمرأة الواحدة واتخاذ العشيق والخدين خارج رباط الزوجية ونحو ذلك، ويتباكون على تزويج البنات بعمر مبكر بعد البلوغ ويريدون أن يتأخر الزواج إلى ما بعد الثلاثين لتقضي سنين صباها وشبابها في أحضان الرجال الأجانب والإحصائيات في الغرب تؤكد عدم وجود فتاة باكر عند التزويج بها، لأن أعرافهم تقضي أنه من المعيب أن تبلغ الفتاة وهي غير مرتبطة بعشيق.

فهم إذن يتخفون ببعض الشعارات ليمرروا أجنداتهم الشيطانية في إيصال المجتمع إلى حالة من الانفلات والانحلال والانغماس في الرذائل والشهوات لذلك جردوا المرأة من لباس الحياء والشرف وأقحموها في كل ميدان لإشباع شهواتهم الحيوانية فتارة باسم الفن وأخرى باسم الرياضة وثالثة باسم مسابقات الأزياء وملكات الجمال وفي إعلانات كل المنتجات حتى الرخيصة منها، وعندما يقضون وطرهم منها يرمونها على قارعة الطريق لتتسول أو تمتهن البغاء ثم تنتحر لأنها لا تجد فرصة للحياة الكريمة. فمن الطبيعي أن يقفوا في وجه كل من يريد وضع ضوابط أخلاقية واجتماعية وشرعية وعندهم عقد نفسية متأصلة تجاه كل ما يمت إلى الدين بصلة. وقد كانوا يريدون للمجتمع العراقي أن يقع في هذا الانحطاط والعودة إلى الجاهلية الأولى لولا يقظة هذا الشعب رجالا ونساءا وتمسكه بدينه وجهود علمائه العاملين وأبنائه المخلصين وتردي الوضع الأمني الذي دعا كثيرا منهم إلى الرجوع من حيث أتوا ﴿ويمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين﴾ (الأنفال/٣٠).

إن طبيعة المعترضات والمؤسسات التي تقف خلفهم وتكوينهم الثقافي والأخلاقي يكشف عن أن ما زعموه من خوف الطائفية والتخندق المذهبي خدعة، إذ لم نجد القائم بالاعتراض من الطائفة الأخرى بل من رافضي الدين والالتزام الديني ودعاة الانحلال والإباحية، مما يكشف عن الوجه الحقيقي لطبيعة المعركة، بل ليعلم هؤلاء أن إجبار الأغلبية على العمل بالقانون المخالف لعقيدتهم هو الذي يخلق الطائفية ويهدد وحدة النسيج الاجتماعي لشعورهم بالظلم والاضطهاد والحرمان من الحقوق، وتجربة دول الخليج (بما فيها السعودية وقطر) ماثلة أمامنا حيث أعطت هذا الحق لمواطنيها من الشيعة فاحتوتهم.

لقد ركزوا في ضجيجهم على مسألة تزويج البنت بعمر صغير واعتراضهم يكشف عن جهلهم أيضا بالقوانين الوضعية المعمول بها في العراق، فإن قانون الأحوال الشخصية النافذ المرقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ المعدل وان اشترط إكمال الثامنة عشرة لإجراء عقد الزواج (الفقرة ١/ من المادة السابعة) إلا أنه أجازه لمن أكمل الخامسة عشرة بموافقة وليه وإذن القاضي في التعديل رقم ٢١ لسنة ١٩٧٨ مراعيا ((الأوضاع الاجتماعية حيث يكثر الزواج في سن مبكرة ومتوخيا تقليل حالات الزواج التي تقع خارج المحكمة)) ثم أجاز قرار ما كان يعرف بمجلس قيادة الثورة المرقم ٦٩٧ لسنة ١٩٧٨ قبل الخامسة عشر إذا ظهرت علامات البلوغ لمصالح ذكرها ككونها يتيمة لا عائل لها، أو أنها تعرضت للاغتصاب ليطلب عقد زواجها على مغتصبها وفق أحكام المادة ٣٩٨ من قانون العقوبات متذرعين بمنع وقوع الاعتداء على البنت أو الفاعل، مع أن الفقه الجعفري لا يبيح الزواج (بمعنى ممارسة الجنس) إلا بعد البلوغ الذي له علاماته السيكولوجية والفسيولوجية ويختلف في الإناث بحسب ظروف عديدة ذاتية وبيئية ولكن الشرع المقدس حكم بأنه لا بلوغ قبل إكمال التاسعة فشرط التزويج هو البلوغ أما العمر الذي تبلغ به الأنثى فهو بعد إكمال التاسعة حتما لكنه غير محدد وقد يستمر إلى الثالثة عشرة مضافا إلى اشتراط إذن ولي أمرها بالتزويج وهو أولى من يراعي مصلحتها، فما هو وجه اعتراضهم إلا سوء الفهم إذا أردنا أن نحملهم على الصحة. ثم أليس التزويج في سن مبكرة فيه فوائد عديدة[4] كتحصين البنت من الانحراف وإشعارها بكرامتها وأنها أصبحت فردا كاملا في المجتمع؟ فالمعترضون يريدون سحق كرامتها وإبقاءها سلعة مبتذلة بيد الرجال وتضييع زهرة شبابها بالفسق والفجور والعلاقات غير المشروعة.

ولنفترض أن مادة أو مادتين في القانون الجعفري تحتاج إلى معالجة فهل يوجب هذا إلغاء كل القانون المكون من (٢٥٦) مادة؟ أليس الدستور مثار جدل عند كل مكونات المجتمع والجميع لديهم اعتراضات عليه ويعتبرون الكثير من مواده سببا لاستمرار الصراعات وأنها كالقنابل الموقوتة التي تنفجر باستمرار وتثير معها الفتن والتناحرات، فهل هذا مسوغ لإلغاء الدستور كليا؟ ﴿ما لكم كيف تحكمون﴾ (الصافات/١٥٤).

ثم إن القانون لم يكتب لهذه الحفنة من المعترضات والمعترضين حتى يبدوا رأيهم فيه، وإنما للمتدينين الذين يريدون أن ينظموا أحوالهم الشخصية على طبق العقيدة التي يؤمنون بها، وكل مواطن مخير بالرجوع إلى القانون الذي يريد. فمادامت هي أحوال شخصية فمن حق كل أحد أن يجريها كما يشاء وليس هو قانون عقوبات أو قانون مدني ونحو ذلك من القوانين التي تنظم الشؤون العامة للناس[5]، ولذلك فإن الدول المتحضرة سواء في المنطقة او العالم تعطي المجال للأقليات الدينية والطائفية أن تنظم أحوالها الشخصية وفق معتقداتها فلماذا يحرم شيعة العراق وهم أغلبية من هذا الحق؟

فإذا كان هؤلاء يعتقدون بصلاح القانون الوضعي المعمول به فليرجعوا إليه ونطالب نحن بتوفير الفرصة المماثلة لنا لننظم أحوالنا الشخصية على طبق ما نعتقد. وهذا يقدم نموذجا حضاريا للمجتمع الذي تحترم فيه إرادة المواطنين جميعا ويمارسون شؤونهم الخاصة بكل حرية كما هو شأن الأمم المتمدنة اليوم في الغرب حيث يتيحون الفرصة للأقليات الدينية أن تعمل وفق عقائدها.

ومن هنا نجيب على من يزعم أن تشريع القانون ينافي ما ورد في الدستور من أن العراقيين متساوون أمام القانون، فإن تساويهم يعني أنهم كلهم خاضعون للقوانين السارية في البلاد وتحت طائلة المسؤولية ولا يوجد أحد فوق القانون، ولا يعني وحدة القوانين التي يعملون على طبقها. لذا فإن التفاوت في رواتب الموظفين لا ينافي تساويهم أمام القانون، ولذا لم يعترض البرلمانيون والوزراء على تميزهم عن طبقات الشعب برواتب فاحشة ولا يعتبرون ذلك منافيا لتساوي العراقيين أمام القانون!!

أما إشكالهم بأن القانون سيسبب مشاكل لأن أحد الطرفين قد يكون جعفريا والأخر ليس كذلك أو أن أحدهما يريد التحاكم إلى القانون الشرعي والآخر إلى القانون الوضعي فكيف نتصرف؟ ونجيب بأن هذه تفاصيل يمكن أن تضاف إلى القانون خلال المناقشات ولا يخلو قانون من تعديلات وتذييل وملحق وبيان ونحو ذلك، مضافا إلى أن هذه المشكلة قائمة الآن فعلا، إذ إن القانون الوضعي يصدر أحكاما تخالف الشريعة كطلاق الغائب وتوريث من لا يستحق أو منح حق الحضانة إلى من لا يستحق وهكذا، والطرف الأخر لا يعترف بشرعية هذه الأحكام فتحصل ازدواجية ونزاعات، إن وجود المخالفات الشرعية في هذا القانون تدفع الكثيرين إلى تمشية أمورهم خارج المحكمة القانونية ثم يصطدمون بالمخالفات الرسمية ويضطر القضاة كما اعترفوا بذلك إلى تطبيع هذه الأمور ومنحهم الوثائق الرسمية وإغماض النظر عن بعض الشروط والتفاصيل، رضوخا للأمر الواقع، فيأتي القانون الجعفري ليقنن هذه التصرفات ويجعلها ضمن الشرعية الرسمية والقانونية، وفي هذا حماية للمواطنين وحفظ لحقوقهم.

لقد مرت ثلاثة أشهر على تقديم القانون إلى الحكومة وتعرضه للجدل، فلماذا تعالت أصوات هذه النسوة اليوم؟ لقد تجرأن على مهاجمة الدين والمتدينين لأن بعض أهل العمائم ممن تدعي لنفسها عناوين شريفة كبيرة هم أهون وأقل من أن يرتقوا إليها وهم الذين هاجموا قانون جعفر الصادق (ع) المأخوذ من الرسائل العملية للفقهاء بأن فيه شطحات وأنه لا يقول به فقيه، فإذا كان من تحتم عليهم دعواهم أن يكونوا حماة الدين والأمناء على الحلال والحرام يتجرؤون بهذا الكلام على القانون، فما تتوقع من اللادينيين ودعاة الإباحة الجنسية وفوضى الشهوات؟ فتلك العمائم هي التي فتحت باب الشر على قانون أهل البيت (ع)، وهي التي دفعت أولئك إلى التجري والتمرد حتى وصل الأمر برئيس بعثة الأمم المتحدة في العراق أن يقول عن القانون بأنه مثير للقلق ويفتت النسيج الاجتماعي العراقي.

ثم أليس القانون قد عرض على هذا المعمم لأكثر من عام ثم زاره وزير العدل واستمع إليه وطلب منه النصح والتوجيه والترشيد فسمع منه كلمات الثناء والتأييد والدعم، فلماذا لم يقدم قائمة بالشطحات للوزير حتى يتداركها، أليست وظيفة علماء الدين ترشيد القوانين وإصلاح أمور الناس؟ فلماذا لم يبين له شيئا من ذلك، ثم يرفع عقيرته بعد أن وافق مجلس الوزراء على تمريره إلى البرلمان؟ هل كان ذلك مجاملة أم مداهنة أم نفاقا أم ماذا؟ وهل يمكن أن نحمله بعد هذا على محمل حسن أو نحتمل أنه أراد بذلك صلاح الأمة ورفعة الدين وإعلاء كلمة الله تعالى كما

التتمة في الصفحة الرابعة

---

[2] تقرير الكلمة التي تحدث بها سماحة المرجع اليعقوبي (دام ظله) في بحثه الشريف أمام حشد كبير من أساتذة وفضلاء الحوزة العلمية يوم الأحد ٧ـ ج١ـ ١٤٣٥ الموافق ٩ـ ٣ـ ٢٠١٤.

[3] نهج البلاغة. قسم الرسائل. رقم ٣١.

[4] أجازت قوانين الولايات المتحدة الأمريكية التي يعتبرونها قمة التحدث والحضارة الزواج من الفتيات اللاتي بعمر ١٣ سنة بعد موافقة الوالدين أو القاضي او كلاهما (راجع المواقع المختصة على شبكات الانترنت) هذا في وقت لا يشكون فيه من مشكلة جنسية لوجود متنفس لهم في العلاقات غير المشروعة واجازات بعض الولايات تزويج القاصرين دون السن القانوني فيما لو كانت الفتاة حاملا من دون موافقة الوالدين أو المحكمة.

[5] علمت بوجود محكمة في الكرادة الشرقية تطبق للمسيحيين عقيدتهم في الأحوال الشخصية، والأغلبية الشيعية لا يحق لهم ذلك.

[6] في شهر كانون الأول/ ٢٠١٠.

التعدّديّة الدينيّة في أفقِ حوارِ الحضارات[7]

السلام عليكم أيها الحفل الكريم ورحمة الله وبركاته

لابد من تحديد معنى التعددية الدينية قبل الحديث عن دورها في حوار الحضارات.

ويمكن أن يراد بالتعددية الدينية معنيان:

المعنى الأول: تعدد الأديان والطوائف في المجتمع الواحد، كالموجود عندنا في العراق، وهي حالة طبيعية وقد تعامل المشرع الإسلامي معها كواقع موجود نتيجة حرية الاختيار وهو مبدأ أساسي في الشريعة الإسلامية ﴿لا إكراه في الدين﴾ (البقرة/٢٥٦) ﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئين من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون﴾ (البقرة/٦٢).

وقد منحت الدولة الإسلامية تمام الحقوق التي تمنح لرعايا الدولة، لأن أساس الاستحقاق هي المواطنة التي يشترك فيها الجميع، أما الدين والمذهب والقومية ونحوها فلا تؤثر في استحقاق المواطنين، بل تحمل أمير المؤمنين (ع) انشقاقات رموز كبيرة في المجتمع أدت إلى حروب طاحنة بسبب سياسته العادلة هذه بينما أراد الآخرون أن تتمايز الطبقات في الاستحقاقات والامتيازات، وهي ثقافة كان قد تطبع عليها المجتمع وسار عليها، لكنها مرفوضة في سيرة أمير المؤمنين (ع) ربيب رسول الله (ص).

والشواهد في حياة أمير المؤمنين (ع) كثيرة كحادثته مع النصراني المكفوف حيث كان الإمام (ع) في شوارع الكوفة.. فمر بشخص يتكفف وهو شيخ كبير السن، فوقف (ع) متعجبا وقال (ع): (ماهذا؟ قالوا: يا أمير المؤمنين إنه نصراني قد كبر وعجز ويتكفف، فقال الإمام (ع): ما أنصفتموه.. استعملتموه حتى إذا كبر وعجز تركتموه)[8]. ولما ولى أمير المؤمنين مالك الأشتر مصرا، كتب له عهدا مطولا في كيفية إدارة الدولة وكانت وصيته للرعية - أي المواطنين - جميعا على حدٍ سواء، كقوله (ع): (وأشعر قلبك الرحمة للرعية)[9]، من دون فرق بينهم، فهم متساوون في حقوق المواطنة.

بل تصل حالة التعاطف والنظرة المتساوية للجميع على حد سواء إلى درجة بحيث يتقطع قلب أمير المؤمنين (ع) أسفا ويجد الموت أهون عليه لما بلغه أن جند معاوية أغاروا على الأنبار وسلبوا النساء وفيهن غير مسلمات (معاهدات)، قال (ع): (ولقد بلغني أن الرجل منهم كان يدخل على المرأة المسلمة، والأخرى المعاهدة، فينتزع حجلها وقلبها وقلائدها، ورعاثها، ما تمتنع منه إلا بالاسترجاع والاسترحام، ثم انصرفوا وافرين، ما نال رجلا منهم كلم، ولا أريق لهم دم، فلو أن امرأ مسلما مات من بعد هذا أسفا ما كان به ملوما، بل كان به عندي جديرا)[10] ويشهد التاريخ الإسلامي بأن المسيحيين واليهود والصابئة تبوأوا مواقع رفيعة في حكومات الدولة الإسلامية وبرعوا في أنواع العلوم وأسماؤهم معروفة وبعضهم مشهور مما يعني أنهم نالوا فرصا متساوية مع المسلمين.

المعنى الثاني: تعدد الآراء الفقهية والرؤى الاجتهادية تبعا للاختلاف في فهم نصوص التشريع حتى تصل أقوال الفقهاء في مسألة واحدة إلى أكثر من عشرة، وهذه حالة إيجابية أصّل لها المشرع الإسلامي وتدل بعض الروايات على أن الأئمة (ع) كانوا يتعمدون إلقاء أجوبة مختلفة في الموارد الممكنة لمصالح مهمة ذكروها[11]، وتعدّ من المفاخر التي ورثها أئمة أهل البيت (ع) لأتباعهم هو فتح باب الاجتهاد وإعطاء حرية النظر والاستنباط من المصادر الأصلية للتشريع (أعني القرآن الكريم والسنة الشريفة) ليعطي الفرصة لكل جيل أن يفهم النصوص الشرعية وفق ما تراكم لديه من إرث علمي وثقافي ونفسي واجتماعي مع مستجدات الواقع الذي يعيشه، والاستفادة من كل الأدوات المتوفرة لديه بعيدا عن التقليد والجمود.

وقد أمر الأئمة (ع) علماء الدين بأن لا يقتصروا على فهم معين يحصرونها به، وإذا تعسر عليهم شيء فليتركوا فهمه للزمان فيأتي الجيل الذي يفهمه وفق متطلبات عصره ويأخذ حاجته منه. (سأل رجل الإمام الصادق: ما بال القرآن لا يزداد على النشر والدرس إلا غضاضة؟ فأجابه الإمام: لأن الله تعالى لم يجعله لزمان دون زمان، ولا لناس دون ناس، فهو في كل زمان جديد، وعند كل قوم غض، إلى يوم القيامة)[12] وروي عن ابن عباس أنه قال: (لا تفسروا القرآن فإن الدهر يفسره).

وتظهر إيجابية هذه التعددية في آراء الفقهاء في أكثر من جهة:

١. إنها تعطي فرصة لكل جيل أن يفهم النصوص وفق متطلبات عصره وملابسات الزمان والمكان ونحوها من العناصر التي تشكل قرائن لفهم النصوص الشرعية.

٢. إنها تحمي الدين من أخطاء علمائه وحملته، فلو كان للشريعة فهم واحد فإن رفض هذا الفهم ينعكس على الدين نفسه فيؤدي إلى رفضه، كالذي حصل للكنيسة في العصور الوسطى حيث أدى إكراهها لأتباعها على نمط معين للحياة إلى رفض الدين من الأساس، فتصوروا لو أن الإسلام له صورة واحدة هي التي يسوقها التكفيريون والإرهابيون فكيف ستكون النظرة إلى الإسلام نفسه؟ أما حينما توجد وجهات نظر معتدلة وحضارية فإنها تحمي الإسلام من تلك الرؤى الخاطئة.

٣. إيجاد منافذ وخيارات بديلة عند العسر والحرج ورفع التضييق عن الأمة، فمثلا شخص يرجع إلى فقيه يحرم حلق اللحية وهو يجد حرجا في تطبيق هذا الحكم فيرجع في هذه المسألة إلى فقيه آخر لا يرى حرمة حلقها وهكذا، لذا يلتزم الفقهاء بإرجاع أتباعهم إلى فقهاء آخرين في موارد الاحتياط الوجوبي وفق عملية منضبطة بقواعد، أي أن الفرد يلتزم بالرجوع إلى مرجع معين وهو الذي يراه جامعا للمؤهلات، ويرجع إلى غيره في حدود الرخصة التي يمنحها له مرجع تقليده.

فالعملية ليست عشوائية أو انتقائية بحيث يستطيع الشخص أن يرجع إلى من يشاء في كل مسألة بحسب أهوائه ومشتهياته فيختار آراء شاذة في كل مسألة لأنه سيصل في النهاية إلى دين مشوه لا تحفظ فيه المعالم والأسس الأساسية للدين[13]، والخلاصة أن وجهة نظر الإسلام في التعددية الدينية بناءة وحضارية على كلا المعنيين.

أما على الأول فإنها تساهم بشكل بناء في حفظ وحدة المجتمع وحفظ حقوقه على أساس المواطنة التي يتساوى فيها الجميع، وعلى المعنى الثاني تساعده على تطبيق الدين بمرونة في حياة الفرد والمجتمع وتحل الإشكالية بين الدين والثقافة أو العصرنة أو الحداثة ونحو ذلك.

لكن هذا المنهج النقي السامي لتعاطي الشريعة الإسلامية مع التعددية الدينية تعرض بكلا معنييه إلى الاستغلال السيئ، فتحول المعنى الأول إلى حالة من الاحتراب والطائفية والتعصب على يد تجار مستفيدين من هذه الصراعات لتنفيذ مآربهم وتحقيق مصالحهم الخاصة ولا دخل للدين فيها.

كما ان المعنى الثاني جعله بعض أهل الحداثة ودعاة التجديد غير المقنن منفذا لمسخ الدين والتنصل من التزاماته بدعوى أن كل الأحكام الموجودة هي عبارة عن رؤى اجتهادية لأصحابها ولا تمثل الدين نفسه فلا وجه للالتزام بها، وهذا تفكير غير سليم لأن فتاوى المجتهدين هي تعبير عن الأحكام التي قامت الحجة الشرعية على وجوب العمل بها بعد الفحص عن المجتهد الجامع لمؤهلات المرجعية.

أمل أن يوفق مؤتمركم المبارك لإشباع هذه القضية بحثا وتحليلا لإنضاج المواقف وجعلها مثمرة بإذن الله تعالى.

محمد اليعقوبي - النجف الأشرف
٢٠/ ع٢/ ١٤٣٥
٢٠/ ٢/ ٢٠١٤

---

[7] كلمة سماحة المرجع اليعقوبي (دام ظله) تلبية لدعوة وجهتها رئاسة جامعة الكوفة لسماحته للمشاركة في مؤتمر عقد في جامعة الكوفة بالتعاون مع معهد الدراسات العقلية في النجف تحت نفس العنوان يومي ٢٠ـ ٢١/ ٢/ ٢٠١٤ بحضور علماء ومفكرين ومهتمين بقضية التقارب بين الأديان من عدد من الدول الإسلامية.

[8] وسائل الشيعة: ج١١ ص٤٩ باب١٩ ح١.

[9] نهج البلاغة: الخطبة ٥٣.

[10] نهج البلاغة: الخطبة ٢٧ وقد قالها يستنهض بها الناس حين ورد خبر غزو الأنبار بجيش معاوية.

[11] راجع كتابنا (الفقه الباهر في صوم المسافر: ١٤٠).

[12] بحار الأنوار: ج٢ ص٢٨٠.

[13] قال ابن الحجاج متهكما بفتاوى شاذة لدى أئمة المذاهب الأربعة فاشرب ولط وازن وقامر واحتججي في كل مسألة بقول امام

تتمة اعتراف الغرب بعظمة التشريع الإسلامي

بل أن الأمر أسوأ من ذلك حيث يواجه بالتشنيع من يستثمر فرصة حكم الأغلبية الشيعية في العراق لتقديم قانون شرعي ينظم حياة الناس في أحوالهم الشخصية وفق شريعة الله وهو حق كفله الدستور، وتتعالى أصوات المعترضين من داخل الأوساط الدينية والاجتماعية الشيعية لتتهم وتعرقل وتجعل العقبات وتحرض على عدم إقامة شرع الله تعالى.

كما تعرض السيد الشهيد الصدر الأول (قدس) إلى الحرب الشرسة من قبل بعض أقطاب المدرسة الدينية وأتباعها عندما قدم للعالم بعض جوانب عظمة الإسلام في الفلسفة والاقتصاد والاجتماع وحاصروه وضيقوا عليه وسطوه حتى استضعفه أعداء الله تعالى فقتلوه.

هذا شكل من أشكال عدم الإنصاف الذي يتعامل بها المسلمون مع شريعتهم حيث لا يسعون إلى تطبيقها والاستفادة منها بل يعرقلونها، بينما يفتخر الغرب بهذه الآية الكريمة والمسلمون عندهم القرآن الذي فيه أكثر من ستة آلاف آية كريمة وعشرات الآلاف من الأحاديث الشريفة للمعصومين (ع).

فتمسكوا أيها الأحبة بدينكم وصلتكم الوثيقة بالله تعالى ولا تعطوا الفرصة لأي أحد حتى يسلبكم دينكم فإنه أعظم النعم الإلهية، وهم لهم طرقهم في سلب الدين من أهله ولكل شريحة بحسبها، فالشباب الجامعي بالإغواء والفتنة وإثارة الشهوات، وعلماء الدين بالحسد والغيرة وحب الجاه وصراع الزعامات وشراء الولاءات بالأموال ونحو ذلك والغرض واحد هو سلخكم من هذا العز والكرامة وشرف الدنيا والآخرة.

تتمة جواب المعترضين على القانون الجعفري

يرجى من أهل المواقع الشريفة؟ أم أن وراء الأكمة ما وراءها.

قد كان ما كان مما لست أذكره
فظن خيرا ولا تسأل عن الخبر

وتأتي عمامة أخرى لتجعل من القانون منافيا للتمدن وأنه لا يرضى بإكراه الناس على رؤية فقهية معينة!! سبحان الله كيف يقلبون الحقائق، فمن الذين يكره من؟ أليس هؤلاء الذين يكرهوننا على العمل بقانون وضعي مخالف للشريعة ويجمع الفقهاء على عدم جواز التحاكم إليه؟! بينما نحن لا نريد إلا إعطائنا الفرصة لنحتكم إلى القانون الشرعي وفي خصوص أحوالنا الشخصية ويعمل بالقانون المدني من يشاء، فنحن نطالب بإعطاء حرية الاختيار للناس وهم الذين يريدون إكراهنا على قانون يخالف الدين الحنيف.

أما المدنية والتحضر فإن الإسلام هو الذي وهبها للبشرية ورفع مستواها بما قدم لها من قوانين ونظم وسلوكيات وعقائد وأخلاق، وقدم أرقى نموذج حضاري لا زالت أوربا إلى اليوم تعترف بأنها مدينة لحضارة الإسلام بازدهارها اليوم. فكيف يأتي هؤلاء المحسوبون على رجال الدين ويرون أن قوانين الإسلام تنافي المدنية.

فهنيئا لهذه العمائم اصطفافها مع أهل الفسق والفجور وتشجيعهم أعداء الدين على مهاجمته والانتقاص منه وتشويه صورته و﴿إن ربك لبالمرصاد﴾ (الفجر/١٤)، وحينما يجمع الله تعالى البشر للحساب يوم القيامة ﴿يوم ندعو كل أناس بإمامهم﴾ (الإسراء/٧١) سيرى بعض الناس إمامه أمامه على هيئة ثعلب ماكر أو ذئب أو خنزير أو قرد أو وزغ أو حمار يحمل أسفارا ولا يستفيد منها ونحو ذلك بحسب حقائق أفعالهم التي كانوا يقومون بها.

ثم التحقت بهم بعض الكتل السياسية التي تدعي التشيع وقربها من المرجعية ودفاعها عنها، وإذا بها تهاجم قانون الإمام الصادق (ع) لحسابات سياسية دنيوية ولمناغمة أمريكا ودول الغرب حتى تمكنهم من المواقع القيادية في البلد ﴿وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه﴾ (الأحزاب/٣٧) ﴿فلا تخشوهم واخشون﴾ (المائدة/٣) ﴿فالله أحق أن تخشوه إن كنتم مؤمنين﴾ (التوبة/١٣).

أمام هذه الهجمة التي تستهدف الدين وتريد إلغائه من حياة الناس لابد من موقف لنصرة الدين وقادته العظام (صلوات الله عليهم أجمعين)، وفضح خدع الماكرين والمنافقين، ولكل دوره في هذه الوقفة ﴿يا أيها الذين آمنوا كونوا أنصار الله كما قال عيسى ابن مريم للحواريين من أنصاري إلى الله قال الحواريون نحن أنصار الله﴾ (الصف/١٤).

وأخص بالذكر الأخوات المؤمنات الرساليات (كأفراد وكمؤسسات ومدارس دينية ومنظمات مجتمع مدني) فليستثمرن المناسبة الفاطمية القريبة ليقلن للعالم أن هذه الحفنة من النساء المتحللات لا يمثلن حرائر العراق ولن يتمكن من خداعهن عن دينهن، واستنكار فعل كل من يريد سلب هذا الحق من المؤمنين الموالين لأهل البيت (ع)، وان شرف المرأة وعزتها وكرامتها لم يصنها أحد كما حفظها الإسلام، ولم تتحقق كرامة المرأة إلا في ظل شريعة الله ونبيه الكريم (ص) والأئمة المعصومين (ع).

إن نساء العراق شريفات عفيفات كريمات عزيزات ليست ممتهنات ومستأجرات لمؤسسات الفسق والفجور والشهوات المنفلتة التي تتاجر بحقوق المرأة من دون أن تقدم للمرأة شيئا ولا قدمت حلولا لمشكلاتها رغم مرور (١١) سنة على التغيير ورغم وجود أكثر من (٨٠) امرأة في البرلمان وتوجد وزارة باسم المرأة، ولم نر حضورا ولا حماسا لتلك المؤسسات إلا ضد الدين في هذه المرأة، وقبل مدة حينما صدرت قرارات لوضع ضوابط لفوضى انتشار الملاهي وحانات الخمور في بغداد على نحو يهدد البنية الأخلاقية والاجتماعية والعقائدية للعائلة العراقية فسارعوا[6] إلى شارع المتنبي ليستنكروا ويطالبوا بإطلاق الحرية المنفلتة.

ولا يهمهم بعد ذلك المشاكل الكبيرة التي تعاني منها النساء بسبب الكوارث التي مر بها العراق، ككثرة العوانس والأرامل والمطلقات والأيتام وفقدان الكفيل والاضطرار إلى ممارسة المهن التي لا تناسبهن.

فإنا لله وإنا إليه راجعون والله المستعان على ما تصفون والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا أبي القاسم محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين.

واجعل الحياة زيادة لي في كل خير[14]

الأدعية الشريفة مدرسة تنهل منها المعارف الحقيقية والدروس التي تنظم حياتنا وتصلح نفوسنا، وليست هي فقط نصوصا مباركة نقرأها لطلب الثواب الجزيل المرصود لها وإن كان هذا بحد ذاته غرضا نبيلا يستحق التعب.

وقد استمعنا الآن بعد صلاة الظهرين دعاء الإمام السجاد (ع) الخاص بهذا اليوم الثلاثاء، وكل فقرة منه هي مدرسة كقوله (ع) (واجعل الحياة زيادة لي في كل خير) ولكي يستجاب هذا الدعاء لابد من عمل من الفرد وقبول واستجابة من الله تعالى، كمن يدعو بالرزق مثلا من دون سعي لطلبه، أو يطلب الولد الصالح وهو لا يسعى لاختيار الزوجة الصالحة وهكذا، وإن كان الله تعالى ينعم على العباد تفضلا وابتداءا من غير استحقاق.

فيعلمنا الإمام (ع) في الدعاء أن نجعل بتوفيق الله تعالى وكرمه ورحمته حياتنا كلها خيرا وعطاءا ونفعا للنفس وللأهل وللآخرين، وفي زيادة مستمرة من التزود والخير من دون توقف الذي يعني هدر رأس المال الذي منحنا إياه وهو العمر وسائر النعم الإلهية من دون استثمار، فضلا عن الرجوع إلى الوراء والخسارة باجتراح السيئات والعياذ بالله، ويبين الحديث الشريف هذه الحالات الثلاث (عن الصادق (ع) "من استوى يوماه فهو مغبون، ومن كان آخر يوميه خيرهما فهو مغبوط ومن كان آخر يوميه شرهما فهو ملعون، ومن لم ير الزيادة في نفسه فهو إلى النقصان، ومن كان إلى النقصان فالموت خير له من الحياة)[15] وهذا الطلب أدب قرآني أدب الله تعالى به نبيه الكريم (ص) قال تعالى ﴿وقل رب زدني علما﴾ (طه/١١٤) والعلم المراد هو العلم النافع الذي يترتب عليه العمل الصالح وفعل الخير والا فإنه لا قيمة له.

والخير الذي يدعو بالزيادة منه هو كل عمل صالح فلا يقتصر على العبادات المعروفة كالصلاة والصوم وقراءة القرآن وزيارة المعصومين (ع) وإن كانت هذه من أصول الخير، بل له معنى واسع فالبر بالوالدين والإحسان إليهم من أعظم الخير، ومساعدة الآخرين كذلك، والجلوس مع العائلة والتلطف معهم والتودد إليهم ومتابعة شؤونهم من الخير، وكسب الرزق الحلال من الخير ففيه التوسعة على الأهل والتصدق في سبيل الله وإغناء النفس عما في أيدي الناس وإخراج الخمس من الفائض عن المؤونة في نهاية السنة وهذا كله من الخير، والزواج خير والإنجاب خير بل من أعظم الخير. ذهابك إلى المسجد والمشاركة في صلاة الجماعة والجمعة وحضورك في الشعائر والفعاليات خير. تفقهك في الدين وتعلمك مسائل الحلال والحرام لتصحيح سلوكك خير، اجتماعك هذا مع أخوانك وتبادلكم الأحاديث النافعة في دنياكم وآخرتكم خير يحبه الإمام (ع) ويترحم على فاعله، روي أن الإمام الصادق (ع) قال للفضيل بن يسار (يا فضيل: أتجلسون وتتحدثون؟ قال: نعم جعلت فداك. قال (ع): إني أحب تلك المجالس، فأحيوا أمرنا يا فضيل، فرحم الله من أحيا أمرنا)[16].

وهكذا تستطيع أن تحول حياتك كلها إلى مصنع لإنتاج عمل الخير قال تعالى ﴿يسارعون في الخيرات﴾ (المؤمنون/٦١) وقال تعالى ﴿فاستبقوا الخيرات﴾ (المائدة/٤٨) حتى حالات الاعتيادية كتناول الطعام يكون خيرا لأن فيه حفظ الصحة والتقوي على طاعة الله والقيام بأعمال الخير، والنوم المقتصد يكون خيرا لأن فيه راحة واستجماما وتجديد النشاط للاستمرار في الاستزادة من الخير بل يكون النوم شكلا من أشكال العبادة بحسب ما أفاد الحديث الشريف عن الإمام الصادق (ع) قال: (من تطهر ثم أوى إلى فراشه بات وفراشه كمسجده)[17]، قد يقول البعض إننا لا نستطيع أن نكون بهذه الفاعلية دائما لأن غير المعصوم تعتريه الغفلة والنسيان والضعف فيحصل تراجع ولا يمكن أن يكون دائما في حالة زيادة من الخير، وهذا التساؤل موجود، لكن الله تعالى عالج هذا القصور الذاتي بأكثر من علاج:

١- أن ينوي الإنسان فعل الخير ويعزم عليه كلما تيسر له، فهذه النية بحد ذاتها خير، وان الله تعالى بكرمه يعطي لصاحب النية الصادقة والعزم الأكيد ما يعطي للعامل كما في الحديث النبوي الشريف (نية المؤمن خير من عمله)[18] وإيجاد هذه النية وهذه الإرادة ليس صعبا على الإنسان فيحصل بها ما يفوته من الأعمال.

٢- إن الله تعالى تكفل للإنسان الذي يستيقظ من غفلته ويعود إلى العمل الصالح وفعل الخير عند تذكره والالتفات إليه، أن يمحو كل ذلك التقصير والقصور بل عنه حصيلة هذا الالتفات. قال تعالى: ﴿إن الحسنات يذهبن السيئات﴾ (هود/١١٤) وقال تعالى ﴿فأولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات﴾ (الفرقان/٧٠) أي ليس فقط يمحو السيئات بل يبدلها إلى حسنات في صحيفة الأعمال، ومن معاني هذا التبديل أن يجعل حياته ما قبل التغيير بمثل حياته بعد التغيير. فلو كان تاركا لصلاة الليل أو لا يلتزم بأداء الصلاة في أوقاتها ثم قام بذلك فإنه يجعل حياته السابقة على هذه الصورة الجديدة، كالمدرس الشفيق الرحيم الذي يقول لطلابه سأعيد لكم الامتحان فإذا جئتم بدرجات أفضل فإنني سأعتبر درجاتكم السيئة في الامتحان السابق على طبق هذه الدرجات الجيدة الجديدة، ولا شك أن الله أشفق على عباده وأرحم به وهو أرحم الراحمين، وهو تعالى الذي جعل هذه الرحمة في قلوب عباده فكيف لا يكتبها على نفسه؟ فما على الإنسان إلا أن ينتبه من غفلته ويعود إلى منهج الزيادة من الخير.

---

[14] من حديث سماحة الشيخ اليعقوبي (دام ظله) مع وفود من مناطق متعددة من بغداد يوم الثلاثاء ١٨/ ع٢/ ١٤٣٥ المصادف ١٨/ ٢/ ٢٠١٤

[15] معاني الأخبار: ص ٣٤٢ باب معنى المغبون.

[16] بحار الأنوار: ٤٤/ ٢٧٨، ٢٨٢

[17] وسائل الشيعة: ١/ ٢٦٥ باب٩ ح١

[18] الكافي: ٢/ ٨٤

يمكنكم إرسال إستفتاءاتكم على عنوان مكتب المرجع الديني سماحة آية الله العظمى الشيخ مح
العراق / النجف الأشرف / نهاية شارع الرسول أو على عنوان البريد الألكتروني : .com
موقعنا على الأنترنت : www.yaqoobi.com

جميع الحقوق محفوظة
لموقع سماحة المرجع الديني الشيخ محمد اليعقوبي